

Distr.: General
13 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/68/524/Add.1). ويناقد التقرير القوة المالية للمنظمة استناداً إلى أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء. وكانت المؤشرات المالية لعام ٢٠١٤ مستقرة بوجه عام، باستثناء الميزانية العادية. إذ يشهد مستوى النقدية المتاحة في الميزانية العادية انخفاضاً في الوقت الحالي، ومن المتوقع أن يواجه الوضع مزيداً من الضغوط مع اقتراب نهاية السنة. ومن المتوقع كذلك أن ينخفض إلى حد كبير مستوى المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء بحلول نهاية عام ٢٠١٤، نتيجةً للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة لتتجهيل بعملية دفع المبالغ ذات الصلة. وفي حين ستكون الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين، فإن النقدية المتاحة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ستنفد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،



الرجاء إعادة استعمال الورق

151014 141014 14-62462 (A)



وسيتم استخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص لتلبية أي احتياجات من التدفقات النقدية قد يتطلبها هذا المخطط. وسيعتمد الوضع النقدي النهائي للميزانية العادية على الاشتراكات الواردة في الأشهر الأخيرة من السنة.

ولا يزال قدر كبير من الأنصبة المقررة غير مسدد. ونظراً إلى قلة الاحتياطات المتاحة، فإن الطريقة الوحيدة لكفالة قاعدة مالية أكثر استقراراً لعمل الأمم المتحدة هي أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة بالكامل وفي موعدها.

أولاً - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة، التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/68/524/Add.1). ويستعرض التقرير المؤشرات المالية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ويُجري مقارنة مع الحالة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (انظر A/68/524).

٢ - وقد جرى النظر، في إطار هذا التقرير، في الحالة المالية للأمم المتحدة استناداً إلى أربعة مؤشرات مالية رئيسية استخدمت لقياس قوة المنظمة وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانياً - استعراض الحالة المالية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

٣ - تُبيّن الحالة المالية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ انخفاضاً في مستوى الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين، وزيادة طفيفة في مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية. ولم تصدر في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أي أنصبة مقررة جديدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، زاد مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية، وانخفض بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر مقارنةً بما كان عليه قبل سنة. ولا يزال مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين على حاله مقارنةً بالحالة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومن المتوقع أن ينخفض إلى حد كبير مستوى المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وبوجه عام، كانت المؤشرات المالية لعام ٢٠١٤ إيجابية رغم أن مستوى النقدية المتاحة للميزانية العادية لا يزال يشير قلقاً كبيراً. وستعتمد النتيجة النهائية إلى حد كبير على الاشتراكات الواردة في الأشهر المتبقية من السنة.

ألف - الميزانية العادية

٤ - سجلت الأنصبة المقررة للميزانية العادية لعام ٢٠١٤ مستوى أعلى مما كانت عليه لعام ٢٠١٣ بمقدار ٦ ملايين دولار. وتجاوزت المدفوعات الواردة بحلول ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ مبلغ بليونَي دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٤٨ مليون دولار مقارنةً بالمدفوعات الواردة بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أعلى بمقدار ٩٢ مليون دولار عن الأنصبة المقررة غير

المسددة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إذ بلغت المبالغ غير المسددة ما قدره ١٠٣٧ مليون دولار و ٩٤٥ مليون دولار على التوالي.

٥ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت ١٢٥ دولة من الدول الأعضاء قد سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، أي بنقصان قدره تسع دول عن عدد الدول التي سددت كامل أنصبتها المقررة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويود الأمين العام أن يوجه شكره إلى الدول الأعضاء الـ ١٢٥ التي وفّت بكامل التزاماتها للميزانية العادية، وهو يحث الدول الأعضاء الـ ٦٨ المتبقية على أن تحذو حذوها.

٦ - وكان مبلغ ١٠٣٧ مليون دولار، الذي ظل مستحقاً في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، محصوراً إلى حد كبير في عدد قليل من الدول الأعضاء. وستعتمد الصورة المالية النهائية لعام ٢٠١٤ بدرجة كبيرة على الإجراءات التي تتخذها تلك الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

٧ - وتشمل الموارد النقدية للميزانية العادية، في إطار الصندوق العام الذي تُدفع له الاشتراكات المقررة، صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وفي نهاية عام ٢٠١٣، سُجل نقص قدره ٣١ مليون دولار، وقد أسفر عن رصيد قدره ١١٩ مليون دولار في صندوق رأس المال المتداول. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغ حجم النقدية في الميزانية العادية ٣٥ مليون دولار باستثناء صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص (١٥٠ مليون دولار و ٢٣٤ مليون دولار على التوالي). كما أن مستوى النقدية المتاحة للميزانية العادية منخفض حالياً، ومن المتوقع أن يواجه الوضع مزيداً من الضغوط مع اقتراب نهاية السنة. ومع أخذ الاحتياطات في الحسبان، يتوافر حالياً ما مجموعه ٤١٩ مليون دولار من المبالغ النقدية.

٨ - وأذنت الجمعية العامة في القرار ٢٤٧/٦٨ بء، بصورة استثنائية، باستخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص كآلية تمويل مؤقتة للتصدي للتحديات التي قد يواجهها المخطط العام لتجديد مباني المقر من حيث تدفق النقدية، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة، وذلك حتى الدورة التاسعة والستين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سلطة الدخول في التزامات، الموافق عليها مؤخراً لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (انظر القرار ٣/٦٩)، ستعتمد على الرصيد النقدي المتاح في الميزانية العادية. وستؤلّد هذه الاحتياجات مزيداً من الضغوط على الوضع النقدي الكلي للصندوق العام. وفي حين يبلغ الرصيد النقدي في الميزانية العادية، بما في ذلك الاحتياطات، ٤١٩ مليون دولار، فمن المتوقع أن تناهز المدفوعات حتى نهاية العام ٨٠٠ مليون دولار. وسيستمر رصد الوضع النقدي عن كثب.

وسيتمتع الوضع النقدي النهائي في أواخر عام ٢٠١٤، إلى حد كبير، على المدفوعات التي ستقدمها الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

باء - عمليات حفظ السلام

٩ - تسفر الطلبات المتغيرة المتعلقة بأنشطة حفظ السلام عن صعوبة في التنبؤ بالنتائج المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع عمليات حفظ السلام لفترة مالية مختلفة إذ تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، وهي لا تخضع للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتصدر الأنصبة المقررة بشكل منفصل بالنسبة إلى كل عملية. ولما كان من غير الممكن إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة إلا عند نهاية فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن هذه الأنصبة تصدر لفترات مختلفة على مدار السنة. وكل هذه العوامل تزيد من تعقيدات عملية المقارنة بين عمليات حفظ السلام والميزانية العادية.

١٠ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان المبلغ غير المسدد لعمليات حفظ السلام ٢,٦ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٤، بلغ مجموع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ٥,٨ بلايين دولار، بما في ذلك بليون دولار من الأنصبة المقررة الصادرة في ١٩ أيلول/سبتمبر لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويبلغ حجم الاشتراكات الواردة حتى الآن في عام ٢٠١٤ ما قدره ٥,٥ بلايين دولار.

١١ - ونظراً لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تواجه الدول الأعضاء صعوبة في التقييد التام بمواعيد تسديد تلك الأنصبة. ولذا يود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه الخاص للدول الأعضاء الـ ٣٠ التالية التي سددت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ جميع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام التي كانت مستحقة وواجبة الدفع آنذاك: أستراليا، وألمانيا، وأوغندا، وأيرلندا، وأيسلندا، والجبل الأسود، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وساموا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، وفلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، وليختنشتاين، ومصر، وموناكو، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان. وبالإضافة إلى ذلك، سدد الاتحاد الروسي وإسرائيل وأندورا جميع الأنصبة المقررة المستحقة وواجبة الدفع لعمليات حفظ السلام منذ التاريخ الفاصل المفاد عنه.

١٢ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغ رصيد النقدية المتاحة لعمليات حفظ السلام حوالي ٤,٢٥ بلايين دولار، مع توافر ما يقرب من ٣,٨ بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة، و ٣١٠ ملايين دولار في حسابات البعثات المنتهية، و ١٣٤ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٣ - وفيما يتعلق بالمبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء، واصلت الأمانة العامة بذل كل جهد ممكن من أجل التقليل إلى أدنى حد من مستوى تلك المبالغ. وفي نهاية عام ٢٠١٣، بلغت المبالغ غير المسددة المستحقة ٥١٣ مليون دولار، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المبلغ إلى ٥٠١ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

١٤ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان مبلغ ٥٨٥ مليون دولار مستحقاً للدول الأعضاء عن مساهمتها بقوات وبوحدات الشرطة المشكّلة. وبالنسبة إلى المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، كان مبلغ ٦٠٢ مليون دولار مستحقاً للبعثات العاملة، فيما كان مبلغ ٨٦ مليون دولار مستحقاً للبعثات المنتهية. ويشكل مجموع تلك العناصر مبلغاً يناهز ١,٣ بليون دولار. وقد أصبح وضع المدفوعات كما يلي:

(أ) سُددت المدفوعات عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة لجميع البعثات حتى تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٤، باستثناء المدفوعات لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، نظراً لعدم كفاية النقدية المتاحة في الحسابات الخاصة لتلك البعثات. ومن المقرر تسديد مدفوعات إضافية عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة بما مجموعه ٢٨٩ مليون دولار في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(ب) سُددت المدفوعات عن تكاليف المعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤ لجميع البعثات، باستثناء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اللتين سُددت المدفوعات المتعلقة بهما حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التي سُددت المدفوعات المتعلقة بها حتى آذار/مارس ٢٠١٤. ومن المقرر تسديد مدفوعات إضافية عن تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للبعثات العاملة بما مجموعه ١٦٩ مليون دولار في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٥ - ولا يزال الأمين العام ملتزماً بأن يفي، في أقرب وقت ممكن، بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات. ويشار في هذا الصدد إلى أنه يجري رصد حالة

التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كئيب بهدف سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات ربع السنوية إلى الدول الأعضاء على أساس النقدية المتاحة وتوافر البيانات. وما زالت المنظمة تعتمد على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها، وكذلك على التعجيل بوضع الصيغة النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات من أجل توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٦ - تضم المحكمتان الدوليتان المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وكان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ مطابقاً لما كان عليه قبل سنة، ولا يزال مبلغ ٦٠ مليون دولار غير مسدد.

١٧ - ومع ذلك، فقد سددت ٩٨ دولة عضواً، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كامل اشتراكاتها المقررة للمحكمتين الدوليتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أي بزيادة دولتين عن المستوى المسجل في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ٩٨ التي وفّت بكامل التزاماتها، وهو يحث الدول الأعضاء الأخرى على تسديد اشتراكاتها للمحكمتين الدوليتين بالكامل وفي موعدها.

١٨ - أما الموارد النقدية المتاحة للمحكمتين الدوليتين، فهي عند مستويات إيجابية في الوقت الحالي، ويُتوقع أن تظل وطيدة لغاية نهاية السنة. وسيعتمد الوضع النهائي على المدفوعات الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٤.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

١٩ - حُدد ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار كأنصبة مقررة في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان الجزء الأكبر من الاشتراكات المقررة قد ورد، وظل مبلغ ٠,٥ بليون دولار غير مسدد. وسيكون الرصيد النقدي المتبقي للمخطط العام لتجديد مباني المقر قد استُخدم بالكامل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ولذلك، أذنت الجمعية العامة، بصورة استثنائية، باستخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص كآلية تمويل مؤقتة للتصدي للتحديات التي قد تتم مواجهتها من حيث تدفق النقدية، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة. ويتعين اتخاذ قرار بشأن تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف المرتبطة به في الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين.

٢٠ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت ١٧٦ دولة عضواً قد سددت كامل أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لتلك الدول الأعضاء الـ ١٧٦، وهو يحث الدول الأعضاء الأخرى على سداد المبالغ المترتبة عليها قبل إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر.

ثالثاً - الاستنتاجات

٢١ - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٢٩ التي سددت جميع أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة الدفع في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وهي: أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وأيسلندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والدانرك، وساموا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، ولاتفيا، وليختنشتاين، ومصر، وموناكو، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان.

٢٢ - وتسجل أوضاع الأرصدة النقدية مستويات إيجابية لجميع الفئات في الوقت الحالي، باستثناء الميزانية العادية. إذ أن مستوى النقدية في الميزانية العادية منخفض، وسيواجه الوضع مزيداً من الضغوط في الأشهر الأخيرة من السنة. وستنفد النقدية المتاحة للمخطط العام لتجديد مباني المقر في تشرين الثاني/نوفمبر، وسيستخدم صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص لتلبية ما يلزم من احتياجات من التدفقات النقدية.

٢٣ - وعلى الرغم من حدوث زيادات في عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها كاملةً للمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، فقد سُجل انخفاض في مستوى الاشتراكات المسددة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. ولا تزال الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية عند مستوى لا يُستهان به ومحصورة إلى حد كبير في عدد من الدول.

٢٤ - وعلى صعيد إيجابي، ظلت الأمانة العامة على التزامها بمواصلة رصد المبالغ النقدية الواردة إلى عمليات حفظ السلام من أجل التعجيل بدفع المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تنخفض المبالغ غير المسددة المستحقة إلى ما قدره ٥٠١ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

٢٥ - ونظراً إلى قلة الاحتياطيات المتاحة، لا تزال الصحة المالية للمنظمة تعتمد على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها.

٢٦ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٠٦/٦٨ المتعلق بتعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة. وقد اتخذت الأمانة العامة خطوات بالفعل، حيثما أمكن، لتيسير فتح حسابات مصرفية للبعثات الدائمة، وهي بصدد إعداد طلب لعملية تقديم عروض بشأن التجهيز المصرفي الجديد للأمانة العامة. وستُبقي الأمانة العامة الدول الأعضاء على علم بالترتيبات المصرفية الجديدة، وستقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة على النحو المطلوب في القرار ٣٠٦/٦٨.